بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمد الله العادل في حكمه القاضي بين عباده بعلمه احمده على ما حكم
وقضى واشكره على ما ابرم وامضى واشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له الذي من توكل عليه كفاه واشهد ان محمدا عبده ورسوله
الذي اختاره على جميع خلقه واصطفاه صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
الثقاة الفقهاء صلوة ينال بها فائزها في الدنيا والآخرة ما يتناهاه
وبعد فلما ابتليت بالقضاء وجرى الحكم بما مضى اجبت الى الجمع مختصرا
في الاحكام منتخبا من كتب ساداتنا العلماء الاعلام ذاكرا فيه ما يكثر
وقوعه بين الانام على وجه الاتقان والاحكام ليكون عونا للحكام
على فصل القضايا والاحكام ورتبته على ثمانين فصلا والمطلوب منه
تعالى فضلا الاول في ادب القضاء وما يتعلق به الثاني في انواع
الدعاوى والبينات الثالث في الشهادات الرابع في الوكالة والكفالة
والحوالة الخامس في الصلح السادس في الاقرار السابع في الوديعة
والعارية الثامن في انواع الغصب الناسع في الاتلاف العاشر في
الشفعة والقسمة الحادي عشر في الاكراه والحجر الثاني عشر

في النكاح الرابع عشر في الطلاق الخامس عشر في العتاق
في الايمان السابع عشر في البيوع الثامن عشر في الاجارات التاسع عشر
في الهبة العشرون في الرهن الحادي والعشرون في الكفالة
الثاني والعشرون في الصيد والذبائح والاضحية الثالث والعشرون في الجنايات
والديات والعاقلة الرابع والعشرون في الغرب والمزارعة والمساقاة
الخامس والعشرون في الجعل وما يتعلق به السادس والعشرون في السير
والمستأمن السابع والعشرون في مسائل متفرقة وختام وقد شرعت فيه
مستعينا بالحي الذي لا ينام وهو الموفق بمنه وكرمه للاتمام

الفصل الاول
في ادب القضاء وما يتعلق به اقول وبالله التوفيق القضاء في اللغة
عبارة عن الالزام ولهذا سمي القاضي قاضيا لانه يلزم الناس وفي الشرع
يراد بالقضاء فصل الخصومات وقطع المنازعات ويجوز تقليد القضاء من السلطان
العادل والجائر اما العادل فان النبي عليه السلام بعث معاذا الى اليمن
قاضيا وولى عثمان بن ابي العاص على مكة اميرا واما الجائر فلان الصحابة رضي
الله تعالى عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية وصح بعد ان اظهر خلاف علي
كرم الله وجهه وكان الحق مع علي واما تجويز التقليد من السلطان الجائر اذا كان
يمكنه القضاء بالحق اما اذا كان لا يمكنه فلا واما يشترط القضاء ان يكون عدلا
في نفسه عالما بالكتاب والسنة والاجتهاد ويشترط ان يكون عالما
من الكتاب والسنة ما يتعلق به الاحكام كالمواعظ وقيل اذا كان صوابه
اكثر من خطائه حل له الاجتهاد وكون القاضي مجتهدا ليس بشرط ويقضي

Copyright © King Saud University